بلاغ صحفي

تقديم التقرير السنوي الرابع عشر حول الإشراف البنكي برسم سنة 2017

الدار البيضاء في 23 يوليوز 2018

يستعرض التقرير السنوي حول الإشراف البنكي برسم سنة 2017 حصيلة عمل القطاع البنكي والمخاطر التي يواجهها وكذا الربحية التي حققها. ويستعرض كذلك أبرز التدابير المتخذة من طرف بنك المغرب في مجال المراقبة الاحترازية وحماية زبناء مؤسسات الائتمان.

وبعد اعتماد خمس بنوك تشاركية، اتسع نطاق مراقبة بنك المغرب في سنة 2017 ليشمل ما مجموعه 86 مؤسسة ائتمان وهيئة معتبرة في حكمها. وشهد النشاط البنكي هذا العام تباطؤاً في وتيرة توسع شبكة البنوك لتصل إلى 6388 وكالة و7025 شباك آلي، مرتفعة بنسبة 1,7% و 2,9% على التوالي. ويعزى ذلك إلى اعتماد البنوك لاستراتيجيات تطوير الوسائل الرقمية. وبلغ عدد الحسابات البنكية المفتوحة في المغرب ما يناهز 26 مليون حساب. أما على الصعيد الدولي، فقد تعزز حضور المجموعات البنكية المغربية ليشمل 33 بلداً، 26 منها في إفريقيا.

وفي سياق اتسم بتحسن النمو الاقتصادي الوطني، سجلت القروض البنكية نموا معتدلا بنسبة 3,2 %، مما يعكس تباطؤا في القروض المقدمة للمقاولات غير المالية إلى 2,6 %، في حين سجلت القروض المقدمة للأسر نموا مستقرا في حدود 4 %.

وحافظ القطاع البنكي الوطني على قدرته على الصمود، مستفيدا من تنوع أنشطته في الخارج، حيث أن نسبتي الملاءة و الأموال الذاتية (من الفئة1) ، والتي تعادل 13,9 % و 11 % على التوالي، تفوق الحد الأدنى لمتطلبات بازل، كما استقرت نسبة الديون المعلقة الأداء في 7,5 %، بعد ارتفاعات متتالية منذ 2012. بموازاة ذلك، فإن انخفاض تكلفة المخاطر و المسجل للمرة الأولى منذ سنة 2008، بالإضافة إلى زيادة العائد الصافي البنكي، انعكسا على النتيجة الصافية للبنوك على أساس فردي، حيث سجلت تحسنا بنسبة 17,6% مقارنة بالنتيجة المعدلة المسجلة في السنة الماضية. وعلى أساس مجمع، سجلت المجموعات البنكية التسع ارتفاعا في النتيجة الصافية- عل مستوى حصة المجموعة بنسبة 9,2 % مقابل 6 % في سنة 2016، وبذلك استقر عائد الأصول في مستوى 0,9 % وعائد الرأسمال في 10,2 %.

وفي ظرفية تظل محفوفة بالمخاطر، تابع البنك اجراء مراقبة دقيقة لجودة الأصول البنكية ولتعرض البنوك لمخاطر نسب الفائدة، مع إيلاء مزيد من الاهتمام للمخاطر الناشئة، لا سيما تلك المتعلقة بتطور الجرائم الإلكترونية.

وعلى المستوى التنظيمي، اتسمت سنة 2017 بإطلاق ورش اعتماد المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية "IFRS 9"، والذي حدد تاريخ دخوله حيز التنفيذ في فاتح يناير 2018، إلى جانب مواصلة العمل على إصلاح تصنيف الديون. وعلى نفس المنوال، تم تعزيز المتطلبات فيما يتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، تماشيا مع المعايير الدولية لمجموعة العمل المالي.

وفي إطار الإشراف على الأنشطة العابرة للحدود، أبرم بنك المغرب ثلاث اتفاقيات جديدة تتعلق بالتنسيق في مجال المراقبة البنكية، ليرتفع بذلك عدد هذه الاتفاقيات إلى 12 اتفاقية تغطي معظم البلدان التي تتواجد فيها البنوك المغربية.

وفي إطار صلاحياته المتعلقة بحماية زبناء مؤسسات الائتمان، واصل البنك مراقبته لهذه المؤسسات للتحقق من مراعاتها لأحكام القانون رقم 31-08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك، والمادة 503 من مدونة التجارة المتعلقة بإغلاق الحسابات وبالإطار التنظيمي المرتبط بمعالجة شكايات الزبناء.

وفي سنة 2017، انطلق نشاط البنوك التشاركية بشكل تدريجي. وفي هذا الصدد، قام البنك بمواكبة الفاعلين في هذا المجال لإعداد الإطار التعاقدي للمنتجات و قام بتطوير الإطار الاحترازي الخاص بها. كما ساهم، إلى جانب السلطات المعنية، في بلورة المكونات اللازمة لاستكمال المنظومة التشاركية.

التواصل الصحفي :
نعيم صقلي
الهاتف: 06.66.208.246
البريد الإلكتروني: n.sqalli@bkam.ma
رضا هرماك
الهاتف: 06.69.58.81.80
البريد الإلكتروني : r.harmak@bkam.ma

تابعوا أخبارنا على Twitter @bankalmaghrib